اقتران القسم بالشرط في كلام الإمامين: الحسن والحسين عليهما السلام

الأستاذ المساعد الدكتور
محسن حسين علي
المدرس المساعد
عامر سعيد نجم

مُقَدِّمَةٌ :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمْدُ لله ربِّ العالمينَ حَمْدًا يوافقُ رضاهُ، والصلاةُ والسَّلامُ على رحمتِه الواسعةِ مُحَمَّدٍ وآلِه الأخيارِ، أمَّا بَعْدُ فإنَّ الإمامين: الحَسَنَ والحُسَينَ عليهما السلام مِنْ أَهْلِ بيتٍ أَخْبَرَ مَنْطِقُهُم عَنْ حُسْنِ فَصاحَتِهم؛ إذْ((هُمْ أهلُ الذِّكرِ والعِلْمِ والعَقْلِ والبيانِ))[1]، وأُمَراءُ الكَلامِ يُصَرِّفونَهُ حيثُ يشاؤُونَ؛ فَهُم كما قالَ سَيِّدُ البلغاءِ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام (ت٤٠هـ):((وَإنّا لَأُمراءُ الكلامِ، وفينا تَنَشَّبَتْ عُرُقُهُ، وعَلَيْنا تَهَدَّلَتْ غُصُونُهُ))[2]، قولٌ ما استطاعَ أَحَدٌ قبلُ ولا بعدُ أنْ يَتَفَوَّهَ بهِ؛ وما ذاكَ إلاَّ أَنَّهُم حَقًّا أُمَراءُ الفصاحَةِ والبيانِ، حَتَّى ضُرِبَتِ الأمثالُ بفصاحَتِهم.

وكلام الامامين عليهما السلام فيه عبقة من أرج الرسالة، وعليه مسحة من نور النبوة، وانه في عصر الاحتجاج اللغوي، وقد تضمن المعاني الإسلامية التي جاء بها القرآن الكريم؛ من عقائد، ومكارم أخلاق، وبعض أحكام وغيرها، وقد صيغت تلك المعاني بتراكيب نحوية جاءت على سنن العرب في كلامها، وقد وقع اختياري على أن يكون عنوان البحث هو(اقتران القسم بالشرط في كلام الإمامين: الحسن والحسين عليهما السلام) ؛ وذلك لكثرة اقتران القسم بالشرط في كلامهما؛ والكثرة قد جاءت كماً ونوعاً.

وقد سارَ البحث على وفق خطة اشتملت على مقدمة وتمهيد وعلى مادة البحث

التي تضمنت الفقرتين الآتيتين:

أولاً: اقتران القسم بالشرط غير الامتناعي.

ثانياً: اقتران القسم بالشرط الامتناعي.

ثم بعد ذلك الخاتمة التي تضمنت نتائج البحث، يعقبها روافد البحث.

تمهيد :

مفهومُ القَسَمِ والشرط لُغَةً واصطلاحًا:

أولاً: القسم لغةً واصطلاحاً:

أ- القَسَمُ لُغَةً: ذَكَرَ الخليلُ أنَّ((القَسَمَ: اليمينُ، ويُجمَعُ على أقسامٍ، والفِعْلُ أَقْسَمَ))[٣]. والقَسَمُ ليسَ بمصدرٍ وإنّما هُوَ اسمٌ للمصدرِ؛ لأنَّ قياسَهُ أَقسَمَ يُقْسِمُ إقْسامًا، وقَدِ استُعمِلَ في موضِعِه[٤].

ويُرادِفُ القَسَمَ ثلاثُ كلماتٍ هي: الحَلِفُ، والإيلاءُ، واليمينُ. يُقالُ: تقاسَمَ القومُ: تَحالَفُوا. وفي القرآنِ الكريم:﴿ **تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ**﴾[٥] وأَقْسَمْتُ: حَلَفْتُ. وآليتُ: أَقْسَمْتُ، وآلى: حَلَفَ. والحَلِف: اليمينُ. أمّا الحَلِفُ والإيلاءُ فاستُعْمِلَ منهُما فِعْلٌ؛ يُقالُ: حَلَفَ، وآلى. وأمّا اليمينُ فَلَمْ يُستعملْ منهُ فِعْلٌ؛ لأنَّهُ ليس بمصدرٍ في الأصْلِ فَيُشْتَقُّ منهُ، وإنّما هو اسمٌ للجارحَةِ[٦].

وأصْلُ القَسَمِ مِنَ القَسَامَةِ، وهِيَ الأيْمَانُ تُقْسَمُ على أولياءِ المقتول، إذا ادّعَوا دَمَ مقتولِهِم على شَخْصٍ اتَّهَمُوهُ بِهِ، فيحلِفُونَ على حَقِّهِم ويأخُذُونَهُ. وسُمِّيَ القَسَمُ يمينًا؛ لأنَّهُم إذا تحالفوا أَكّدوا بأيمانِهِم، فيضربُ كُلُّ واحِدٍ منهُم بيمينِهِ على يمينِ صاحِبِهِ تَأكيدًا لِلْعَقْدِ حتّى سُمِّيَ الحَلِفُ يمينًا[٧].

ب ـ القَسَمُ اصطلاحًا: حَدَّ ابْنُ جِنِّي القَسَمَ بأَنَّهُ((جُمْلَةٌ إنشائيَّةٌ مُؤَكَّدٌ بِها جُمْلَةٌ أُخرى؛ فإنْ كانَتْ خبريَّةً فَهُوَ القَسَمُ لغيرِ الاستعطافِ، وإنْ كانَتْ طَلَبِيَّةً فهو

للاستعطاف))[٨].

لذلكَ فإنَّ القَسَمَ باعتبارِ الجوابِ على ضربينِ[٩]:

الضربُ الأوّل: تأكيدُ الإخبارِ: ويُسَمّى القسَمَ غيرَ الاستعطافي (القسَمَ الخبريّ)، وهو ما كانَتْ جملةُ جوابِهِ جُمْلَةً خَبَرِيَّةً، نحوُ قولِ الإمامِ الحُسينِ عليه السلام: ((واللهِ لَيَجْتَمِعَنَّ على قتلي طُغاةُ بني أميَّةَ، ويَقْدُمُهُم عُمَرُ بنُ سَعْدٍ))[١٠].

والضربُ الآخَرُ: تأكيدُ الطلبِ، ويُسَمَّى القَسَمَ الاستعطافيَّ(القَسَمَ الطلبيَّ)، وجوابُهُ جملةٌ طلبيّةٌ، نحوُ قولِ الإمامِ الحَسَنِ عليه السلام مخاطبًا معاويةَ(ت٦٠هـ)، ومَنْ كانَ هناكَ في مجلسِهِ:((أَنْشُدُكُمُ اللهَ هلْ تعلمونَ أنَّ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وآله حاصَرَ أهْلَ خيبرَ فَبَعَثَ عُمَرَ بنَ الخطابِ برايةِ المهاجرينَ، وبَعَثَ سَعْدَ بنَ مُعاذٍ برايةِ الأنصارِ؛ فأمّا سَعْدٌ فجِيءَ بهِ جريحًا، وأمّا عُمَرُ فجاءَ يُجَبِّنُ أصحابَهُ))[١١].

والغرضُ مِنَ القَسَمِ توكيدُ ما يُقْسَمُ عليهِ إثباتًا أو نفيًا، قالَ سيبويه:((اعلمْ أنَّ القَسَمَ توكيدٌ لكلامِكَ))[١٢]؛ إزالةً للشكِّ عَنِ المخاطَبِ[١٣].

والقَسَمُ كلامٌ يقتضي كلامًا آخَرَ يُسَمَّى جوابَ القَسَمِ؛ لأنَّهُ لا يكونُ قَسَمٌ من دونِ مُقْسَمٍ عليهِ، كما لا يكونُ شرطٌ من دونِ جزاءٍ[١٤].

لذلكَ فإنَّ القَسَمَ يتركَّبُ من جملتينِ:جملةُ القَسَمِ (الجملةُ المُؤَكَّدَةُ)، وجملةُ جوابِ القَسَمِ(الجملةُ المؤكَّدَةُ)، وهما كالشرطِ والجزاءِ، صارتا بقرينةِ القَسَمِ كالجملةِ الواحدةِ المركّبَةِ مِنْ جُزئينِ كالمبتدإِ والخبرِ؛ فكما ذِكْرُكَ المبتدأَ وَحْدَهُ لا يُفيدُ، أو الخبرَ وحدَهُ لا يُفيدُ، كذلك ذكرُكَ إحدى الجملتين دون الأُخرى، فلو قُلْتَ: أحْلِفُ باللهِ كانَ كقولِكَ: "زيدٌ" وَحْدَهُ في عدمِ الفائدَةِ[١٥].

ثانياً: الشرط لغةً واصطلاحاً:

أـ **الشرط لغةً**: قالَ ابنُ فارس:((الشينُ والراءُ والطاءُ أصلٌ يدُلُّ على عَلَمٍ

وعلامَةٍ...وأشراطُ السّاعَةِ علاماتُها))[١٦]؛ فَكَوْنُ الشَّرْطِ بمعنى العلامةِ يناسبُ معناهُ عندَ النحويينَ؛ لأنَّ وجودَ الفعلِ الأوّلِ في هذا البابِ علامةٌ لوجودِ الفعلِ الثاني[١٧].

ب ـ **أمّا مفهومُ الشرطِ اصطلاحًا**: فَهُوَ جملةٌ(إنشائيَّةٌ على رأيِ الفارسيّ[١٨] والتفتازانيّ[١٩]، وخبريَّةٌ على رأي الرضيّ[٢٠]) يَتَعَلَّقُ بها حُصُولُ مضمونِ جملةٍ أُخرى؛ فإنْ كانَتْ خبريَّةً فالشَّرْطُ خبريٌّ، نحوُ قولِ الإمامِ الحَسَنِ عليه السلام لرجلٍ استشارَهُ في تزويجِ ابنةٍ لهُ:((زَوِّجْها مِنْ تَقِيٍّ؛ فإنَّهُ إنْ أَحَبَّها أَكْرَمَها، وإنْ أَبْغَضَها لَمْ يَظْلِمْها))[٢١]. وإنْ كانَتْ إنشائيّةً فالشّرْطُ إنشائيٌّ، وَهُوَ ضربان: شرطٌ طلبيٌّ، نَحْوُ قولِ الإمامِ الحُسَينِ عليه السلام: ((مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنْسَأَ في أَجَلِهِ ويُزادَ في رِزْقِهِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ))[٢٢]. والضربُ الآخَرُ: الشَّرْطُ غيرُ الطلبيِّ[٢٣]، نَحْوُ قولِ الإمامِ الحُسَينِ عليه السلام مخاطبًا أهلَ الكوفةِ في كربلاءَ:((أَولَمْ يبلُغْكُم قولٌ مستفيضٌ فيكم: أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وآله قالَ لي ولأخي: هذانِ سَيِّدا شبابِ أهلِ الجنّةِ؟ فإنْ صَدَّقْتُموني بما أقولُ وهو الحقُّ فواللهِ ما تَعَمَّدْتُ كَذِبًا مُذْ عَلِمْتُ أنَّ اللهَ يمقُتُ عليهِ أهله))[٢٤].

والجملةُ الأُولى تُسَمَّى جملةَ الشَّرْطِ، والأُخرى جملةَ جوابِ الشَّرْطِ أَوْ جملةَ الجزاءِ،((ولا يستقيمُ واحِدٌ منهُما إلاّ بالآخَرِ، فشبَّهوا الجوابَ بخبرِ المبتدإِ، وإنْ لمْ يكُنْ مثلَهُ في كُلِّ حالةٍ))[٢٥]؛ لـ((أنَّ حُكْمَهُما حُكْمُ جملةٍ واحدةٍ منْ حيثُ دَخَلَ في الكلامِ معنًى يَرْبِطُ إحداهُما بالأُخرى حتى صارَتِ الجملةُ لذلكَ بمنزلةِ الاسمِ المفردِ في امتناعِ أَنْ تَحْصُلَ بهِ الفائدةُ؛ فلو قُلْتَ: (إنْ تأتني) وسَكَتَّ لمْ تُفِدْ، كما لا تُفيدُ إذا قُلْتَ: زيدٌ وسَكَتَّ))[٢٦]. حتّى تقولَ: منطلقٌ، وكذلكَ:(إنْ تَأْتِني) حتى تقولَ: آتِكَ[٢٧].

ولا بُدَّ لهاتينِ الجملتينِ (جملةِ الشرطِ، وجملةِ الجوابِ) مِنْ رابطٍ يَرْبِطُ إحداهُما بالأُخرى، والرابطُ ضربان: أداةُ الشرطِ، والفاءُ الرابطةُ لجوابِه، أمّا الفاءُ الرابطةُ فسيأتي ذكرُها لاحقًا إنْ شاءَ اللهُ، وأمّا أداةُ الشَّرْطِ فَهِيَ كلمةٌ وُضِعَتْ لتدُلَّ على التعليقِ بينَ جملتينِ وتُصَيِّرَهُما كالجملةِ الواحدةِ[٢٨]، والحُكْمُ بِسَبَبِيَّةِ أُولاهُما ومُسَبَّبِيَّةِ الثانيةِ[٢٩]. وهذا التعليقُ نوعانِ: تعليقُ ماضٍ على ماضٍ، وتعليقُ مُسْتقبَلٍ على مستقبَلٍ[٣٠].

والشَّرْطُ قِسْمانِ: شرْط غيرُ امتناعيٍّ، وشرطٌ امتناعيٌّ[٣١].

مِنْ سُنَنِ العربيةِ كثرةُ اقترانِ القَسَمِ بالشرطِ متواليًا في القرآنِ الكريمِ وكلامِ العربِ شعرًا ونَثْرًا، ((والقَسَمُ مثلُ الشرطِ، فالواجبُ ـ إذا ذُكِرَ معَ الجزاءِ ما يكون مشابهًا للشَّرطِ في أَنَّهُ غيرُ موجبٍ وأَنَّهُ جملةٌ ـ أنْ لا يُذْكَرَ مَعَهُ، وأنْ يتعاقبا في اللفظ))[٣٢].

فإذا ما اجتمعَ قَسَمٌ وشَرْطٌ اسْتُغْنِيَ بجوابِ أحدِهما عنِ الآخرِ[٣٣]، وكانَ الأَوْلى أنْ يُسْتَغْنَى بجوابِ الشرطِ مطلقًا؛ لأَنَّ تقديرَ سُقوطِهِ مُخِلٌّ بمعنى الجملةِ التي هو منها، وتقديرُ سُقُوطِ القَسَمِ غيرُ مُخِلٍّ؛ لأَنَّهُ مَسُوقٌ لمجرَّدِ التوكيدِ، والاستغناءُ عنِ التوكيدِ سائغٌ[٣٤].

وإنَّ اقترانَ القَسَمِ بالشرطِ يُقْسَمُ بحسبِ نوعِ الشرطِ على قسمينِ:

القِسْمُ الأَوَّلُ: اقترانُ القَسَمِ بالشرطِ غيرِ الامتناعي:

إذا توالى قَسَمٌ وشَرْطٌ غيرُ امتناعيٍّ في كلامٍ واحدٍ ولمْ يكونا ذا خَبَرٍ، فإنْ كانَ المتقدِّمُ القَسَمَ فالأَوْلى والأَكثرُ اعتبارُ القَسَمِ دونَ الشرطِ، فيُجْعَلُ الجوابُ للقَسَمِ، ويُسْتَغْنى عَنْ جوابِ الشرطِ؛ لقيامِ جوابِ القَسَمِ مَقَامَهُ. وإنْ تَقَدَّمَ الشرطُ على القَسَمِ، فالواجبُ اعتبارُ الشرطِ[٣٥]؛ وتعليلُ ذلكَ هُوَ((أَنَّ أَداتي القَسَمِ والشرطِ أصلُهما التصدُّرُ، كالاستفهامِ؛ لِتَأْثيرِهما في الكلامِ معنًى، ثُمَّ إنَّ كُلاًّ منهما لكثرةِ

استعمالِهم لَهُ وبُعْدِهما عَمَّا يُؤَثِّرانِ فيهِ، أي: جوابِهما قَدْ يسقُطُ عَنْ درجةِ تَصَدُّرِهِ على جوابِهِ، فَيُلْغَى باعتبارِهِ، أي: لا يكونُ في الجوابَيْنِ علامتاهُما، أَمَّا الشرطُ فنحوُ: آتيكَ إنْ تأْتني، وأمَّا القَسَمُ فنحو: زيدٌ واللهِ قائمٌ، وزيدٌ قائمٌ واللهِ، فيضعُفُ أمرُهُما، فلا يكونُ لهُما جوابٌ لفظًا؛ وأمّا منْ حيثُ المعنى، فالذي يَتَقَدَّمُ على الشرطِ جوابُهُ، وكذا ما يتقدَّمُ على القَسَمِ أو يتخلَّلُهُ القَسَمُ، لكنَّ القَسَمَ أكثرُ إلغاءً مِنَ الشرطِ؛ لأنَّهُ أكثرُ دورانًا في الكلامِ، حتى رَفعَ اللهُ المؤاخذةَ بلا نيَّةٍ؛ لتَمرُّنِ ألسنتِهم عليهِ، وسَمَّاهُ لغوًا فقالَ تعالى:﴿ **لاَ يُؤَاخِذُكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ**﴾))[٣٦].

ومذهبُ الكوفيينَ أَنَّهُ إذا توالى قَسَمٌ وشرطٌ فإنَّ إعمالَ الأوَّلِ في بابِ التنازعِ أولى، ولا استدلالَ لهُم فيهِ؛ لأنَّ الأوّلَ وإنْ كانَ أبعدَ مِنَ الثاني إلاّ أنّ هذا البُعْدَ تَقَوَّى بالتصدّرِ الذي هو حَقُّهُ وأصلُهُ[٣٧].

وجاءَ القَسَمُ في كلامِهما عليهما السلام مقترنًا بالشرطِ غيرِ الامتناعي في عشرةِ مواضعَ:

ـ منها قولُ الإمامِ الحُسَينِ عليه السلام مخاطبًا جيشَ عُمَرَ بنِ سَعْدٍ:((أَما واللهِ لَئِنْ قتلتموني لَتَقْتُلُنَّ حُجَّةَ اللهِ عليكُم))[٣٨].

اللاّمُ في (لَئِنْ قتلتموني...) تُسَمَّى لامَ الشرطِ؛ لدخولِها على حرفِ الشرط[٣٩]، واللاّمَ الموطِّئَةَ لجوابِ القَسَمِ[٤٠]، ولامَ اليمينِ[٤١]، ولامَ القَسَمِ تدخُلُ توطئَةً[٤٢]، واللاّمَ المؤذنةَ بأنَّ القَسَمَ قبلَ الشرطِ[٤٣]، و((أنَّ الجوابَ بعدها جوابُ قَسَمٍ قبلها، لا جوابَ شرطٍ بعدها))[٤٤].

وهيَ لامٌ مفتوحةٌ يُؤَكَّدُ بها طلبُ القَسَمِ لجوابِهِ[٤٥].

والفعلُ بعدَ (لَئِنْ) أكثرُ ما يكونُ ماضيًا كما في (لَئِنْ قتلتموني...)؛ ((لأنَّ العربَ إذا أَحْدَثَتْ على الجزاءِ هذهِ اللاّمَ صَيَّروا فِعْلَهُ على جهةِ فَعَلَ. ولا يكادونَ يجعلونهُ على يفعل كراهةَ أنْ يحدُثَ على الجزاءِ حادثٌ وهو مجزومٌ؛ أَلاَ ترى أَنَّهُم يقولونَ:

سَلْ عَمَّا شِئْتَ، وتقولُ: لا آتيكَ ما عِشْتَ، ولا يقولونَ: ما تَعِش؛ لأنَّ (ما) في تأويلِ جزاءٍ، وقَدْ وَقَعَ ما قبلها عليها، فصرفوا الفعلَ إلى فَعَلَ؛ لأنَّ الجزْمَ لا يستَبينُ في فَعَلَ، فَصَيَّروا حُدُوثَ اللاَّمِ ـ وإنْ كانَتْ لا تُعَرِّبُ شيئًا ـ كالذي يُعَرِّبُ، ثمَّ صَيَّروا جوابَ الجزاءِ بما تُلَقَّى بهِ اليمينُ ـ يُريدُ تُسْتَقْبلُ بهِ ـ إمّا بلامٍ، وإمّا بـ(لا)، وإمّا بـ(إنَّ)، وإمّا بـ(ما)؛ فتقولُ في (ما): لَئِنْ أتيتني ما ذلكَ لكَ بضائعٍ، وفي (إنَّ): لَئِنْ أتيتني إنَّ ذلكَ لَمشكورٌ لَكَ))[٤٦].

ويمكنُ تعليلُ ما جاءَ بهِ الفرّاءُ منِ استعمالِ الفعلِ الماضي بَعْدَ(لَئِنْ) أكثرَ منَ الفعلِ المضارعِ أَنَّ الفعلَ الماضيَ مبنيٌّ لا يظهرُ فيهِ الإعرابُ[٤٧]، وأنَّ المتكلِّمَ يبغي صَرْفَ السامعِ منَ الشرطِ إلى القَسَمِ؛ لأنَّ(إنْ) شرطيّةٌ جازمةٌ، ومجيءُ الفعلِ المضارعِ بعدَها يتأثَّرُ بأنْ يكونَ مجزومًا، وهذا لا يُعطي معنًى للقَسَمِ[٤٨].

وفي (أَمَا واللهِ لَئِنْ قتلتُموني...) اجتمعَ القَسَمُ مُقَدَّمًا مَعَ الشرطِ، وجملةُ(لَتَقْتُلُنَّ حُجَّةَ اللهِ عليكُم) جملةُ جوابِ القَسَمِ؛ ((لأنَّ الكلامَ معتمدٌ على جوابِ القَسَمِ لا على الشرطِ فَحَسُنَ الإلغاءُ))[٤٩]، و((لِتَقَوِّي القَسَمِ بالتصدُّرِ الذي هُوَ أصلُهُ، وضَعُفَ الشرطُ بالتوسُّطِ))[٥٠]، و((لِشدَّةِ الاعتناءِ بالمتقدِّمِ))[٥١]. وجوابُ الشَّرْطِ محذوفٌ أغنى عنهُ جوابُ القَسَمِ.

وأَمَّا دَلالةُ جملةِ جوابِ القَسَمِ فهي الاستقبالُ؛ لأنّهُ((إذا أَغنى جوابُ القَسَمِ عَنْ جوابِ الشرطِ لَزِمَ أنْ يكونَ جوابُ القَسَمِ مستقبَلاً؛ لأنّهُ مُغنٍ عَنْ مستقبلٍ ودالٌّ عليهِ، ولَزِمَ أنْ يكونَ فعلُ الشرطِ بصيغةِ الماضي))[٥٢]. لفظًا كما سَبَقَ، أو معنًى كالمضارعِ المنفي بـ(لَمْ)[٥٣]، كما في قولِ الإمامِ الحُسينِ عليه السلام لعبدِ اللهِ بنِ الزبيرِ في شأنِ معاويةَ:((واللهِ لَئِنْ لَمْ يُنْصِفْني لَأَهْتِفَنَّ بِحِلْفِ الفُضُولِ))[٥٤].

جوابُ القَسَمِ(لَأَهْتِفَنَّ بحلفِ الفضولِ) أغنى عن جوابِ الشرطِ؛ لدلالةِ جوابِ

القَسَم على الاستقبال، ولمجيء فعْلِ الشرط(لَئِنْ لَمْ يُنْصِفْني) ماضيًا معنًى، وقد((جازَ وقوعُ (لمْ) الجازمةِ بعدَ (إنْ) وهُما جازمتان، ولا يجتمعُ جازمانِ كما لا يجتمعُ في شيءٍ منَ الكلامِ عاملانِ في معمولٍ واحدٍ منْ خَفْضٍ ولا نَصْبٍ، ولكنْ لّما كانَ الفعلُ بعدها ماضيًا في المعنى، وكانَتْ متصلةً به حتى كَأنّ صيغتَهُ صيغةُ الماضي؛ لقوّةِ الدلالةِ عليهِ بـ(لم) جازَ وقوعُهُ بَعْدَ (إنْ)، فكانَ العملُ والجزمُ بحرفِ (لمْ)؛ لأنّهُ أقربُ إلى الفعلِ وألصقُ، وكانَ المعنى في الاستقبالِ بحرفِ (إنْ)؛ لأنّها أَوْلى وأَسْبَقُ))[٥٥].

وأمّا على مذهبِ ابنِ الخبّازِ فإنَّ جوابَ الشرطِ غيرُ محذوفٍ، وإنّما القَسَمُ وجوابُهُ جوابُ الشرطِ، قال:((تقولُ: واللهِ لَئِنْ قُمْتَ لأكرمَنَّكَ، واللهِ إنْ قُمْتَ لَأكرمَنّكَ؛ فاللاّمُ الثانية جوابُ القَسَمِ، والقَسَمُ وجوابُهُ جوابُ الشرطِ))[٥٦].

ـ ومنها قولُ الإمامِ الحُسَينِ عليه السلام منْ دعاءٍ لهُ:((إلهي، لَئِنْ طالبتني بذنوبي لأُطالبَنَّك بكرمك، ولَئِنْ حَبَسْتَني مَعَ الخاطئين لَأُخبِرَنَّهُم بحُبي لكَ))[٥٧].

ـ ومنها قولُ الإمامِ الحَسَنِ عليه السلام مخاطبًا معاويةَ بنَ حديج:((أَنْتَ السبّابُ عليًّا عندَ ابنِ آكلةِ الأكبادِ، أَمَا لَئِنْ وَرَدْتَ عليه الحوضَ ـ وما أراكَ تَردُهُ ـ لَتَجِدَنَّهُ مُشَمِّرًا حاسِرًا ذراعيه، يذودُ الكُفَّارَ والمنافقينَ عَنْ حوضِ رسولِ اللهِ كما تُذادُ غريبةُ الإبلِ عَنْ صاحبِها، قولُ الصادقِ المَصْدوقِ أبي القاسمِ))[٥٨].

مذهبُ أكثرِ البصريينَ أنَّ اللامَ ألأُولى مؤكِّدة والثانيةَ جوابُ القَسَمِ، ومذهبُ الكوفيينَ وكثيرٍ منَ البصريينَ: الأُولى خَلَفٌ منَ القَسَمِ، والثانيةُ لامُ القَسَمِ[٥٩].

ـ ومنها قولُ الإمامِ الحُسَينِ عليه السلام لزُهَيرِ بنِ القين(ت٦١هـ) لَّما دعا الأخيرُ جيشَ عُمَرَ بنِ سَعْدٍ إلى نُصْرَةِ ابنِ بنِ رسولِ اللهِ صلى الله عليه وآله:((أَقْبِلْ، فَلَعَمْري لَئِنْ كانَ مؤمنُ آلِ فِرعونَ نَصَحَ لقومِهِ وأبلغَ في الدعاءِ لَقَدْ نَصَحْتَ لهؤلاءِ وأبْلَغْتَ، لو نَفَعَ النُّصْحُ

والإبلاغُ))[٦٠].

في قولِهِ عليه السلام:(لَئِنْ كانَ مُؤْمِنُ آل فِرْعُونَ نَصَحَ لقومِهِ وأَبْلَغَ...) لا يمكنُ أنْ تَدلَّ (كانَ) على الاستقبالِ، ويُعَضِّدُ هذا أنَّ جوابَ القَسَمِ(لَقَدْ نَصَحْتَ لهؤلاءِ وأَبْلَغْتَ) المغنيَ عنْ جوابِ الشرطِ لمْ يكُنْ دالاً على الاستقبالِ ـ كما اشترطَهُ النحويونَ ـ بَلْ دالاً على المُضِيّ، وهذا يوافق دلالةَ(كانَ) بعدَ (إنْ) الشرطيّةِ على المُضِيّ أيضًا؛ لأنَّ الجزاءَ لازمُ الشرطِ، ولازمُ الشرطِ واقعٌ في زمانِهِ[٦١]، و((إنَّما ساغَ ذلكَ في كانَ لقوةِ دَلالتِها على المُضِيّ، وأنَّها أَصْلُ الأفعالِ وعبارَتُها؛ فجازَ لذلكَ أنْ تَغْلِبَ في الدّلالةِ"إنْ"))[٦٢]؛ لذلكَ فإنَّ تقديرَ جوابِ الشرطِ هو: إنْ كانَ مُؤْمِنُ آلِ فِرْعَونَ نَصَحَ لِقَوْمِه وأَبْلَغَ فَقَدْ نَصَحْتَ لهؤلاءِ وأَبْلَغْتَ. ولَمْ تكُنْ(إنْ) هُنا لتعليقِ حصولِ مضمونِ الجزاءِ بحصولِ مضمونِ الخبرِ، أي: إنَّ نُصْحَ زُهَيرِ بنِ القينِ جيشَ عُمَرَ بنِ سَعْدٍ ليسَ مُعَلَّقًا بِنُصْحِ مُؤْمِنِ آلِ فِرْعَونَ قومَهُ؛ لذا قالَ الرضي:((فلا يَغُرَّنَّكَ قولُ بعضِهم:إنَّ الشرطَ سَبَبُ الجزاءِ))[٦٣]، أي: إنَّ تعليقَ (إنْ) الجزاءَ بالشرطِ حُكْمٌ أغلبيٌّ[٦٤]؛ لذا يجوزُ أنْ يقالَ: لَعَمْري لَقَدْ نَصَحْتَ لهؤلاءِ وأبلغتَ. وإنَّما أُقْحِمَ الشرطُ بينَ القَسَمِ وجوابِهِ تشبيهًا لحالِ زُهَيرِ بنِ القينِ بحالِ مُؤْمِنِ آلِ فِرْعَونَ، وتشبيهَ جيشِ عُمَرَ بنِ سَعْدٍ بقومِ فِرْعَونَ، وهذا فيهِ ما فيهِ مِنَ الثناءِ على زهَيرٍ والذمِّ لُمخاطَبِيْهِ.

ـ ومنها قولُ الإمامِ الحُسَينِ عليه السلام لمروانَ بنِ الحَكَمِ لَّما شَتَمَهُ:((إنِّي واللهِ لا أمحو عنكَ شيئًا، ولكنْ موعِدُكَ اللهُ؛ فلَئِنْ كُنْتَ صادقًا فجزاكَ اللهُ بِصِدْقِكَ، وإنْ كُنْتَ كاذِبًا فجزاكَ اللهُ بِكَذِبِكَ،واللهُ أَشدُّ بِقْمَةً مِنِّي))[٦٥].

ـ ومنها قولُ الإمامِ الحَسَنِ عليه السلام لأصحابِهِ:((فأَبْشِرُوا، فواللهِ لَئِنْ قَتَلُونا فإنَّا نَرِدُ على نبيِّنا))[٦٦].

الجوابُ في كِلا الموضعينِ للشرطِ مَعَ أنَّ القَسَمَ مُقَدَّمٌ عليهِ؛ والدليلُ على ذلكَ اقترانُ كُلٍّ منهُما بـ(الفاءِ) الرابطةِ لجوابِ الشرطِ. والذي أجازَ هذا مِنَ النحويينَ الفرَّاءُ، إذْ قالَ:((وأنشدني بعضُ بني عُقيل:

لَئِنْ كانَ ما حُدِّثْتُهُ اليومَ صادقًا أَصُمْ في نهارِ القَيْظِ للشَّمْسِ باديا
وأركَبْ حمارًا بينَ سَرْجٍ وفَرْوَةٍ وأُعْرِ مِنَ الخاتامِ صُغْرَى شماليا

فألقى جوابَ اليمينِ مِنَ الفعلِ، وكانَ الوجْهُ في الكلامِ أنْ يقولَ: لَئِنْ كانَ كذا لَآتِيَنَّكَ، وتَوَهَّمَ إلغاءَ اللاّمِ))[٦٧] في لَئِنْ.

أقولُ:إنَّ جَعْلَ الجوابِ للشرطِ دونَ القَسَمِ ـ معَ أنَّ القَسَمَ مُقَدَّمٌ عليهِ ـ واجبٌ في كلامِ الإمامِ الحَسَنِ عليه السلام؛ لأنَّ جملةَ الجوابِ(فجزاكَ اللهُ بِصِدْقِكَ)دعائيةٌ، ولو لمْ تكُنْ دعائيَّةً لَمَا اقترنتْ بالفاءِ.

ثُمَّ إنَّهُ لو كانَ الجوابُ للقَسَمِ لَقِيلَ:(لَقَدْ جَزاكَ اللهُ بِصِدْقِكَ)؛ فصارَ الكلامُ إخباراً وهو غيرُ مُرادٍ.

لذلكَ أرى أنَّ جوابَ القسَمِ في مِثْلِ قولِ الإمامِ الحُسَينِ عليه السلام لمْ يكُنْ محذوفًا دَلَّ عليهِ جوابُ الشرطِ، بَلْ جوابُهُ هو الشرطُ وجوابُهُ.

وكذلكَ في قولِ الإمامِ الحُسَينِ عليه السلام، فإنَّ الجوابَ جُعِلَ للشرطِ دونَ القَسَمِ؛ لأنَّ ورودَهُم على النبيِّ صلى الله عليه وآله مشروطٌ بالقَتْلِ في ذلكَ المقامِ. وإنَّما جيءَ بالقَسَمِ مبالغةً في توكيدِ الخبرِ.

لذلكَ فإنَّ مذهبَ الفرّاءِ في جَعْلِ الجوابِ للشرطِ أحيانًا معَ تقدُّمِ القَسَمِ هو عينُ الصوابِ، وإنَّ ترجيحَ المتقدِّمِ منَ الشرطِ أو القَسَمِ ـ كما هو مذهبُ الجمهورِ ـ ليسَ مطلقًا[٦٨].

وقدْ تَبِعَ ابنُ مالكٍ الفرَّاءَ قائلاً:((وإنْ أُخِّرَ الشرطُ ستُغْنِيَ في أكثرِ الكلامِ عنْ جوابِهِ بجوابِ القَسَمِ كقولِهِ تعالى:﴿**وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ**

﴿لَيَخْرُجُنَّ﴾، ولا يمتنعُ الاستغناءُ بجوابِ الشرطِ معَ تأخُّرِهِ. ومِنْ شواهدِ ذلكَ قولُ الأعشى:

لَـئِنْ مُنِيـتَ بنـا عَـنْ غـبِّ معركـة لاتُلْفنـا عَـنْ دمـاء القـوم نَنْتَقِـلُ))[٦٩]

وقَـدْ قَصَـرَ ابـن مالـكٍ ذلـكَ علـى الضـرورةِ الشـعريةِ[٧٠]، وعَضَّـدَهُ الرضـيّ قائلا:((ويجوزُ قليلاً في الشعرِ اعتبارُ الشرطِ وإلغاءُ القَسَمِ معَ تَصدُّرِهِ))[٧١]، في حين أجازَ بعضُ النحويينَ حَذْفَ جوابِ القَسَمِ معَ تَصدُّرِهِ في غيرِ الضرورةِ بشرطِ أنْ يكونُ فعلُ الشرطِ ماضيًا لفظًا أو معنًى[٧٢]، كما في كلامِ الإمامينِ عليهما السلام.

وقَدْ عَدَّ البصريونَ ذلكَ مِنَ الضرورةِ أو أنَّ اللامَ مِنْ(لَئِنْ) زائدةٌ لا موطِّئةٌ للقَسَمِ أي: إنَّهُ لا يجوزُ جَعْلُ جوابٍ للشرطِ معَ تقدُّمِ القَسَمِ عليهِ[٧٣]، قالَ أبو عليٍّ الفارسيِّ:((القَسَمُ لا يُلغى إذا كانَ مبتدأً... لا يجوزُ أنْ تقولَ: واللهِ لَئِنْ تأتني آتكَ؛ لأنَّ المُقسَمَ عليهِ(آتكَ)، والقَسَمُ لا يقعُ على مثلِ(إنْ) في الجزاء؛ لأنَّ(إنْ تأتني) شرطٌ و(آتكَ) المشروطُ عليهِ، ولا يقعُ على الشرطِ دونَ المشروطِ عليهِ))[٧٤].

أَمّا القولُ بالضرورةِ فليسَ بشيءٍ في قبالِ ما وَرَدَ نَثْرًا عنِ الإمامينِ عليهما السلام، وأمَّا قولُهم بزيادةِ اللامِ في(لَئِنْ) فمردودٌ؛ لظهورِ القَسَمِ صَريحًا قبلها في قولِ الإمامِ الحُسَينِ عليه السلام:(فواللهِ لَئِنْ قَتَلُونا فإنَّا نَرِدُ على نبيِّنا).

ـ ومنها قولُ الإمامِ الحَسَنِ عليه السلام يستنفرُ أهلَ الكوفةِ لقتالِ الناكثينَ في واقعةِ الجملِ:((أيُّها الناسُ، أَجيبوا دَعْوَةَ أميرِكُم، فانْفروا إلى إخوانِكُم، واللهِ لَئِنْ يلِ هذا الأمْرَ أولو النَّهْي، فإنَّهُ مَثَلٌ في العاجِلِ والآجلِ، وخيرٌ لكُم في العاقبةِ، فأجيبوا دعوتَنا على ما ابتُلينا بهِ وابْتُليتُم))[٧٥]

جُعِلَ الجوابُ (فإنَّهُ مَثَلٌ في العاجِلِ والآجلِ) للشرطِ دونَ القَسَمِ مَعَ تَصَدُّرِ الأخيرِ، بَلْ يجبُ ذلكَ ولا يجوزُ أنْ يكونَ جوابًا للقَسَمِ؛ لكونِ فعلِ الشرطِ في(لَئِنْ

يَلِ...) مضارعًا غيرَ منفيٍّ بـ(لَمْ)، جاء في شرح التصريح على التوضيح:((فلا يجوزُ... واللهِ إنْ تَقُمْ لأَقُومَنَّ؛ ليكونِ الشرطِ مضارعًا بـ(لَمْ) عند البصريينَ، والفراء. وأجازَ بقيةُ الكوفيينَ قياسًا بقولِه: في غير الضرورةِ عمّا جاء في الشعرِ، كقولِه:

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضاقَتْ عليكُم بُيُوتُكُم لَـيَعْلَمُ ربِّـي أنّ بـيتي واسِـعُ))[٧٦]

أقولُ: إنَّهُ يجوزُ أنْ يُجْعَلَ الجوابُ في كلامِ الإمامِ عليه السلام للقَسَمِ، وذلك لاستقامةِ المعنى؛ لأنّهُ يَصِحُّ أنْ يُقالَ: (واللهِ إنَّ إيلاءَ هذا الأمرِ أولو النَّهيِ مَثَلٌ في العاجِلِ والآجلِ، وخيرٌ لكُم في العاقبةِ)، إلاّ أنَّهُ جاءَ بأُسلوبِ الشرطِ جاعلاً الجوابَ لهُ لبيانِ أنَّ شَرَفَ أولئكَ المخاطبينَ وخيرَهُم مَشْروطٌ بأنْ يليَ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام الأمرَ، وهذا أَبلغُ في حَثِّهِم على النُّصْرَةِ. وجيءَ بالقَسَمِ توكيدًا للشرطِ.

لذا أرى أنَّ جوابَ لقَسَمِ هُوَ الشرطُ وجوابُهُ، وليسَ الأمرُ كما قَدَّرَ النحاةُ؛((لأجْلِ الصناعةِ دونَ المعنى))[٧٧].

مِمَّا سَبَقَ نجدُ أنَّ أداةَ الشرطِ غيرِ الامتناعيِّ المقترنةَ بالقَسَمِ هي(إنْ) فقط، وهي كذلكَ في القرآنِ الكريمِ وكلامِ العربِ إلاّ قليلاً مَعَ غيرِها، ومنهُ ـ وقَدْ جاءَ في موضعٍ واحدٍ فقط ـ أنَّ رجلاً وَقَفَ على الإمامِ الحَسَنِ عليه السلام، فقالَ:((يا بنَ أميرِ المؤمنينَ، بالذي أنعَمَ عليكَ بهذهِ النِعْمَةِ التي ما تليها منهُ بشفيعٍ منكَ إليهِ، بلْ إنعامًا منهُ عليكَ إلاّ ما أنصفتني من خَصْمي؛ فإنَّهُ غشومٌ ظلومٌ، لا يُوَقِّرُ الشيخَ الكبيرَ ولا يرحمُ الطفلَ الصغيرَ... قالَ لهُ: مَنْ خَصْمُكَ حتى أنتصفَ لكَ منهُ؟ فقالَ لهُ: الفَقْرُ. فأطرَقَ عليه السلام ساعةً ثُمَّ رَفَعَ رأسَهُ إلى خادمِهِ وقالَ لهُ: أحْضِرْ ما عندكَ مِنْ موجودٍ، فأحضرَ خمسةَ آلافِ درْهَمٍ، فقالَ: ادفَعْها إليهِ، ثُمَّ قالَ لهُ: بحقِّ هذه الأقسامِ التي أَقْسَمْتَ بها عَلَيَّ متى أتاكَ خَصْمُكَ جائرًا إلاّ ما أتيتَني منهُ مُتظلِّمًا))[٧٨]. فَقَدْ اقترنَ القَسَمُ(بحقِّ هذه الأقسامِ التي أَقْسَمْتَ بها عَلَيَّ) بأداةِ الشرطِ(متى)؛ فكانَ الجوابُ(إلاّ ما أتيتَني منهُ

مُتظلِّمًا) للقَسَمِ لِتَصَدُّرِه، وجوابُ الشرطِ محذوفٌ دلَّ عليهِ جابُ القَسَمِ، والتقديرُ: متى أتاكَ خَصْمُكَ جائرًا فَائْتِني؛ لذلكَ قالَ ابنُ هشامٍ الأنصاريّ عنِ اللامِ الموطئةِ:((وأكثرُ ما تدخُلُ على(إنْ)، وقَدْ تدخُلُ على غيرِها))[٧٩].

أقولُ:إنَّ المعنى المقصودَ هُوَ الفيصلُ في استعمالِ هذهِ الأداةِ أو تلكَ.

الخاتمة :

أما أهم نتائج البحث فهي فيما يأتي:

١ـ استُغنِيَ عن جوابِ الشرط غير الامتناعي بجوابِ القَسَمِ المقدَّم، ولمْ يكُنْ جوابُ القَسَمِ دالاً على الاستقبالِ ـ كما اشترطَ النحويّون ـ بلْ دالاً على الماضي.

٢ـ اقترنَ القَسَمُ مُقَدَّمًا بالشَّرطِ غيرِ الامتناعيّ والجوابُ للمتأخِّرِ وهو مذهبُ الفرَّاءِ، وقَدْ قَصَرَ النحويّونَ هذا على الضرورةِ، أو على أنَّ اللاّمَ في (لَئِنَ) زائدة؛ كلامُهُم هذا ليسَ بشيءٍ؛ لأنَّ القَسَمَ في كلامِ الإمامينِ عليهما السلام جِيءَ بهِ ملفوظًا مَعَ(لَئِنْ) والحالُ أنَّ الجوابَ للمتأخِّرِ.

٣ـ ثَبَتَ مِنْ حيثُ الدَّلالةِ النحويَّةِ في كلامِ الإمامينِ عليهما السلام أنَّهُ إذا اجتمعَ قَسَمٌ وشرْطٌ امتناعيٌّ فالجوابُ للشرطِ، وجوابُ القَسَمِ هُوَ الشَّرطُ وجوابُهُ.

هوامش البحث

(١) الطرائف:١٩٥/١، والقولُ لابن عباس(ت٦٨هـ).

(٢) نهج البلاغة: ٤٤٩.

(٣) كتاب العين: ٨٦/٥(ق س م)، وينظر: لسان العرب: ٣٦٣/٧-٣٦٤(ق س م)، ٤٦٧/٩ (ي م ن).

(٤) ينظر: لسان العرب:٣٦٤/٧(ق س م).

(٥) سورة النمل: من الآية ٤٩.

(٦) ينظر: أساس البلاغة: ٧٧/٢(ق س م)، ٣٩١/٢(ي م ن)، لسان العرب: ٢٠٠/١-٢٠١(أل١)، ٥٥٤/٢(ح ل ف)، ٣٦٤/٧(ق س م)، ٤٦٧/٩(ي م ن).

(٧) ينظر: لسان العرب:٣٦٤/٧(ق س م): ٤٦٨/٩(ي م ن).
(٨) المنصف من الكلام على مغني ابن هشام:٢٤٦/١، وينظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٤٠/٤.
(٩) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٨٠٢/٢.
(١٠) دلائل الأئمة: ١٨٣، بحار الأنوار: ١٨٦/٤٤.
(١١) مقتل الحسين:١١٤/١.
(١٢) الكتاب: ١٠٤/٣، وينظر: الأصول في النحو: ٤٣١/١.
(١٣) ينظر: شرح المفصل:١٧٥/٩، البرهان في علوم القرآن:٢٣١/٢.
(١٤) ينظر: المسائل العسكريات: ٩٥-٩٦، شرح الجمل في النحو: ٢٢٧.
(١٥) ينظر: شرح المفصّل: ١٧٩/٩، شرح المقدمة الجزولية الكبير:٨٥٣/٢، شرح الرضي: ٤٤/٦، الأساليب الإنشائية في النحو العربي: ١١٦.
(١٦) ترتيب مقاييس اللغة:٤٨٧.
(١٧) ينظر: المحصول في شرح الفصول:٦٣٣/٢، اللمحة في شرح الملحة: ٨٦٨/٢، شرح شذور الذهب(ابن هشام):٣٥٤.
(١٨) ينظر: مختار تذكرة أبي عليٍّ الفارسي وتهذيبها: ٤٩٧.
(١٩) ينظر: شرح المختصر:١٣٧.
(٢٠) ينظر: شرح الرضي:١٢٠/٥.
(٢١) مكارم الأخلاق: ٢١٤.
(٢٢) عيون أخبار الرضا: ٤٨/٢، بحار الأنوار:٩١/٧٤.
(٢٣) ينظر: مختار تذكرة أبي عليٍّ الفارسيّ وتهذيبُها: ٤٩٧، شرح المختصر:١٣٧.
(٢٤) تاريخ الطبري:٣١٨/٣، الإرشاد:٢٣٤.
(٢٥) الكتاب: ٢٥٩/١.
(٢٦) أسرار البلاغة:١١١.
(٢٧) ينظر: الأصول في النحو: ١٥٨/٢.
(٢٨) ينظر: شرح المفصّل:٢٨٢/٨.
(٢٩) ينظر: ارتشاف الشرب: ١٨٦٣/٤.
(٣٠) ينظر: شرح التسهيل(ناظر الجيش): ٤٣٢١/٩.
(٣١) ينظر: شرح الرضي:٢٣٣/٦، شرح التسهيل(ناظر الجيش):٣١٢٤/٦.

(٣٢) مختار تذكرة أبي عليٍّ الفارسيّ وتهذيبها: ٤٣٨.
(٣٣) ينظر: أمالي ابنِ الشجريّ:١١٨/٢، شرح التسهيل(ناظر الجيش):٤٣٨٤/٩.
(٣٤) ينظر: شرح الكافية الشافية:٨٨٨/٢، شرح التسهيل(ابن مالك): ٢١٥/٣، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ١٧٣/٦-١٧٤.
(٣٥) ينظر: شرح الرضي:٢٣٣/٦.
(٣٦) ينظر: شرح الرضي ، والآية: سورة المائدة: من الآية٨٩.
(٣٧) ينظر: شرح الرضي:٢٣٤/٦.
(٣٨) روضة الواعظين: ١٦٦/١.
(٣٩) ينظر: الجمل في النحو: ٢٧٣، اللامات:١٦٠، شرح المفصل:٤١/٩، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر:٦٧٦/٢.
(٤٠) ينظر: الكتاب: ٦٦/٣، الإغفال: ٤٠٦/١، شرح المفصل:٤١/٩، شرح الرضي:٦٧/٦، رصف المباني:٣١٦.
(٤١) ينظر: معاني القرآن(الفراء): ٦٦/١، ١٣٠/٢، معاني القرآن(الأخفش): ٥٣٩/٢، شرح كتاب سيبويه(السيرافي):٦٧/١.
(٤٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه:٣٢٥/٢، اللامات:١٦٠، الإغفال: ٤١٦/١-٤١٧.
(٤٣) ينظر: المسائل المنثورة: ٢٣٠، أمالي ابن الشجريّ: ١١٨/٢، الجنى الداني:١٣٧.
(٤٤) شرح قواعد الإعراب(الكافيجي):٣٥٤، وينظر: همع الهوامع: ٢٥٤/٤.
(٤٥) ينظر: شرح الكافية الشافية:٨٩٥/٢.
(٤٦) معاني القرآن(الفراء): ٦٥/١-٦٦.
(٤٧) ينظر: نتائج الفكر في النحو:١١٥.
(٤٨) ينظر: النحو الكوفي(مباحث في معاني القرآن للفرّاء): ١١٤.
(٤٩) نتائج الفكر في النحو:١١٥.
(٥٠) شرح الرضي:٢٣٤/٦.
(٥١) شرح التصريح على التوضيح: ٢٠٤/٤.
(٥٢) ارتشاف الضرب: ١٧٨٣/٤، وينظر: همع الهوامع: ٢٥٣/٤.
(٥٣) ينظر: شرح الألفية لابن مالك(الحسن بن قاسم المرادي):١٧٥/٢، همع الهوامع:٢٥٣/٤، الحدائق الندّية في شرح الفوائد الصمديّة:٧٩٤.
(٥٤) الأغاني: ٢٩٦/١٧، شرح نهج البلاغة:٢٢٧/١٥. وحلفُ الفُضُولِ:

(٥٥) نتائج الفكر في النحو:١١٥-١١٦، وينظر: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر: ٥٨٦/٢.
(٥٦) توجيه اللمع: ٤٨٢.
(٥٧) مقتل الإمام الحسين:١٥٢/١.
(٥٨) المعجم الكبير:٨١/٣. المُشَمِّرُ: الماضي في الأُمور. لسان العرب:١٨٣/٥(ش م ر). وحَسَرَ ذراعيهِ: كَشَفَ عنها. لسان العرب:٤٣٩/٢(ح س ر). يذودُ: يطردُ. لسان العرب:٥٣٥/٣(ذ و د).
(٥٩) ينظر: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر:٦٧٧/٢.
(٦٠) تاريخ الطبريّ:٣٢٠/٣.
(٦١) ينظر: شرح الرضي:٢٦/٥.
(٦٢) الأصول في النحو:١٩٠/٢، وينظر: شرح المفصل:٢٨٣/٨.
(٦٣) شرح الرضي:٢٦٤/١، وينظر: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام:٦٠٣/١.
(٦٤) ينظر: معاني النحو:٥٩/٤.
(٦٥) مقتل الحسين:١٣١/١، بحار الأنوار:٣٥٢/٤٣.
(٦٦) الرائج والجرائح:٨٤٨/٢، بحار الأنوار:٨٠/٤٥.
(٦٧) معاني القرآن:٧٦/١، وينظر: ارتشاف الضرب:١٧٨٣/٤، شرح التسهيل(ناظر الجيش):٣١٣٠/٦-٣١٣١.، همع الهوامع:٢٥٢/٤.
(٦٨) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:١٧٥/٦.
(٦٩) شرح الكافية الشافية:٨٨٩/٢، والآية: سورة النور: من الآية ٥٣، وينظر: ارتشاف الضرب:١٧٨٣/٢، همع الهوامع:٢٥٢/٤.
(٧٠) ينظر: عمدة الحافظ وعدة اللافظ:٣٦٧/١، المقاصد النحوية في شرح الخلاصة الكافية:١٧٤/٦، النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة:٢٣١/٢.
(٧١) ينظر: شرح الرضي:٢٣١/٦.
(٧٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح:٢٠٦/٤.
(٧٣) ينظر: الكتاب:٨٤/٣، شرح الألفية لابن مالك(المرادي):١٧٤/٢، النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة:٢٣١/٢.
(٧٤) مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبُها:٩٩، وينظر: التعليقة على كتاب سيبويه:١٩٧/٢.
(٧٥) الفصول المهمة:٧١، مسند الإمام المجتبى:٢٤٨، والمَثَلُ: الخيرُ والشرفُ. لسان العرب:٢٠١/٨(م ث ل).

(٧٦) شرح التصريح على التوضيح:٢٠٦/٤.
(٧٧) مغني اللبيب:٢٤٨/٣.
(٧٨) بحار الأنوار:٣٥٠/٤٣.
(٧٩) المصدر نفسه:٢١٧٣/٣.

قائمة المصادر والمراجع

* القرآن الكريم.....
- ارتشاف الضرب، أبي حيّان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تح: د.رجب عثمان محمّد، مراجعة: د.رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي، مط المدني، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- إرشاد القلوب، الحسن بن أبي الحسن الديلمي(ت ق ٨هـ)دار الأسوة، قُم،د.ت.
- الإرشاد، محمد بن محمد بن النعمان (الشيخ المفيد)(ت٤١٣هـ)، مكتبة بصيرتي، قُم.
- أساس البلاغة، جار الله محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١٤١٩،١هـ-١٩٩٨م.
- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ)، تح: محمود محمد شاكر، مط المدني، جَدّة، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، راجعه وقدّم له: د.فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٨٤م.
- الأُصول في النحو، ابن السّراج(ت٣١٦هـ)، تح: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط٤، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- الإغفال، ابي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ(ت٣٧٧هـ)، تح وتعليق: د.عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبي ظبي ـ الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢٤هـ٢٠٠٣م.
- أمالي ابن الشجري، هبةُ الله بن علي بن محمّد بن حمزة الحسني العلوي(ت٥٤٢هـ)، تح ودراسة: د.محمود محمّد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).
- أنساب الأشراف، أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري(ت٢٧٩هـ)، تح: د.سهيل زكّار، د.رياض زركلي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- الإيجاز لأسرار كتاب الطراز في علوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلويّ(ت٧٤٩هـ)، تح: د.بن عيسى باطاهر، دار المدار الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط١، ٢٠٠٧م.
- بحار الأنوار، الشيخ محمد باقر المجلسي(ت١١١١هـ)، مؤسّسة الوفاء، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

- تاريخ الطبري، ابن جرير الطبري(ت٣١٠هـ)،مؤسسة الأعلمي، بيروت، د.ت.
- ترتيب مقاييس اللغة، أبي الحسين أحمد بن فارس، تح: عبد السلام محمد هارون، ترتيب وتنقيح: علي العسكري، حيدر المسجدي، مركز دراسات الحوزة والجامعة، قم، ١٣٨٧هـ.
- التعليقة على كتاب سيبويه، أبي عليٍّ الفارسيّ، تح: د.عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ١٩٩٤م.
- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخبّاز(ت٦٣٧هـ)، تح: د.فايز زكي محمّد دياب، دار السلام، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- التوطئة، أبي علي الشلوبين(ت٦٤٥هـ)، دراسة وتح: د.يوسف أحمد المطوّع، مط: سجل العرب، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- الجنى الداني في شرح حروف المعاني،الحسن بن قاسم المرادي، تح: د.فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- حاشية الخُضري على شرح ابن عقيل، الشيخ محمّد الخُضري(ت١٣٨٨هـ)، شرحها وعلَّق عليها: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلميَّة، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك، محمّد بن علي الصبَّان(١٢٠٦)، تح: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، ط١، ١٤٢٣هـ٢٠٠٢م.
- الحدائق النديّة في شرح الفوائد الصمديّة، السيّد علي خان المدني(ت١١٢٠هـ)، تح: د.أبي الفضل سجادي، منشورات ذوي القربى، قم، ط١، ١٤٣١هـ.
- ديوان خُزيمة بن ثابت الأنصاري (ذي الشهادتين)(ت٣٧هـ)، جمع وتح: قيس العطَّار، منشورات دليل، مط عترت، قم ، ط٢، ١٤٢١هـ.
- ديوان دعبل الخُزاعي(ت٢٤٦هـ)، شرح مجيد طراد، دار الجيل، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- ديوان عبد الله بن رواحة الأنصاريّ، جمع وتح: حسن باجودة، مطبعة السُّنَّة المحمديّة، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- ديوان قيس بن سعد الأنصاري(ت٥٩هـ أو٦٠هـ)، جمع وتح:قيس العطّار، منشورات دليل، مط عترت، قم، ط٢، ١٤٢١ هـ.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد عبد النور المالقي(ت٧٠٣هـ)، تح: د.أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط٣، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

- روضة الواعظين، الشيخ زين المُحدِّثين محمّد بن الفتّال النيسابوري(ت٥٠٨هـ)،تصحيح وتعليق: الشيخ حسين الأعلمي، مؤسَّسة الأعلمي، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- سُنن ابن ماجة، الحافظ أبي عبد الله محمّد بن يزيد القزويني(ت٢٧٥هـ)، تح:محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، د.ت.
- شرح الألفية لابن مالك، الحسنِ بن قاسم المرادي(ت٧٤٩هـ)، مكتبة المَعارف للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- شرح التسهيل المُسمَّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محبّ الدين محمّد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش(ت٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: د.علي محمّد فاخر، ود.جابر محمّد البرّاجة، ود.إبراهيم جمعة العجمي، ود.جابر السيّد مبارك، ود.علي السنوسي محمّد، ود.محمّد راغب نزّال، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- شرح التسهيل(تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، جمال الدين محمّد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني الأندلسي(ت٦٧٢هـ)، تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، مكتبة الأنجلو المصريّة، دار هجر، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري(ت٩٠٥هـ)، وبهامشه حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي، راجعه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، حقَّقه وشرح شواهده: أحمد السيّد سيّد أحمد، المكتبة التوفيقيَّة، القاهرة، د.ط، د.ت.
- شرح الرضي على كافيةِ ابن الحاجب، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي(ت٦٨٦هـ)، شرح وتح: د.عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين بن محمّد بن مالك بن عبد الله الطائي، تح: د.عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- شرح المختصر على كتاب (تلخيص المفتاح للخطيب القزويني) في المعاني والبيان والبديع، سعد الدين التفتازاني، تح:د.عبد الحميد هنداوي، دار المجتبى، قم، ط١، ١٤٣٤هـ.
- شرح المفصل، ابن يعيش(ت٦٤٣هـ)، تح:د.إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط١،١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
- شرح جمل الزجّاجي(الشرح الكبير)، ابن عصفور الإشبيلي(ت٦٦٩هـ)، تح:د.صاحب أبي جناح، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، ط١،١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطائع، القاهرة، د.ط، د.ت.
- شرح كتاب سيبويه، أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي(ت٣٦٨هـ)، تح: د.رمضان عبد التواب، د.محمود فهمي حجازي، د.محمد هاشم عبد الدايم، د.محمد عوني عبد الرؤوف، د.صلاح روّاي، د.مها مظلوم خضر، د.عبد الرحيم الكردي، د.عبد الرحمن محمد عصر، د.هدى قراعة، مطبعة الوثائق القومية بالقاهرة، ١٤٣١هـ-٢٠١١م.
- شرح مغني اللبيب(شرح المزج)، محمد بن أبي بكر الدماميني، دراسة وتح:عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
- شرح نهج البلاغة، ابن ابي الحديد المعتزلي(ت٦٥٦هـ)، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، الدار اللبنانيَّة للنشر، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- صحيح البخاري، محمّد بن إسماعيل البخاري(ت٢٥٦هـ)، تح: د.ديب البغا، مط الهندي، ١٩٧٦م.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجّاج القشيري(ت٢٦١هـ)، تح: د.موسى شاهين لاشين، ود.أحمد عمر هاشم، مؤسّسة عز الدين، ط١، ١٤٠٧هـ.
- الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف، ابن طاووس الحُسيني الحسني، تح: السيِّد علي عاشور، مؤسَّسة الأعلمي، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- الطراز، يحيى بن حمزة العلوي، منشورات ذوي القربى، تح:د. عبد الحميد هنداوي، قم، ط١، ١٤٣٣هـ.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي(ت٧٧٣هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصريَّة، صيدا ـ بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
- عيون أخبار الرضا عليه السلام، الصَّدوق محمّد بن علي بن بابويه القُمِّي، تح: السيد مهدي الحُسيني، الناشر: رضا مشهدي، د.ت.
- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، محمد البعلي(ت٧٠٩هـ)، تح: د.ممدوح محمد خسارة، الكويت، ط١، ١٤٠٣هـ-٢٠٠٢م.
- الفتوح، أبي محمد أحمد بن أعثم الكوفي(ت٣١٤هـ)، دار الكتب الإسلامية، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- الفصول المهمّة، علي بن محمد بن أحمد المالكي المكي(ابن الصبّاغ) (ت٨٥٥هـ)، دار الأضواء، بيروت، ١٤٠١هـ.

- الكافي، الشيخ أبي جعفر محمد بن يعقوب الكُليني(ت٣٢٨هـ)، تصحيح: عليّ أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط٢، ١٣٨٩هـ.
- كتاب اللمحة في شرح الملحة، محمد بن الحسن الصايغ(ت٧٢٠هـ)، دراسة وتح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنوّرة، ١٤٣١هـ.
- كتاب سُليم بن قيس الهلالي(ت٧٦هـ)، تح: الشيخ محمد باقر الأنصاري، منشورات دليل، قم، ط٥، ١٤٢٨هـ
- الكتاب، سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)، تح وشرح: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- اللامات، أبي القاسم الزجّاجي، تح: د.مازن المبارك، دار صادر، بيروت، ط١٤١٢،٢هـ-١٩٩٢م.
- لسان العرب، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري(ت٧١١هـ)، مراجعة وتصحيح نخبة من الأساتيذ المتخصصين، دار الحديث، القاهرة،١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
- المحصول في شرح الفصول(شرح فصول ابن معطٍ في النحو)، ابن إياز البغدادي(ت٦٨١هـ)، تح: د.شريف عبد الكريم النجّار، دار عمّار، عمّان، ط١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- مختار تذكرة أبي عليٍّ الفارسي وتهذيبُها، أبي الفتح عثمان بن جِنّيّ، تح: د.حسين أحمد بوعباس، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١٠م.
- المسائل المنثورة، أبي عليٍّ الفارسي، تح: د.شريف عبد الكريم النجار، دار عمّار، الأردن، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- معاني القرآن وإعرابه، أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجّاج(ت٣١١هـ)، تح: د.عبد الجليل عبده شلبي، خرّج أحاديثه: الأستاذ: علي جمال الدين محمّد، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- معاني القرآن، أبي زكريًا يحيى بن زياد الفرّاء(ت٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمّد علي النجّار، دار السرور، د.ت
- معاني القرآن، سعيد بن مسعدة الأخفش(ت٢١٥هـ)، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- معاني النحو، د.فاضل صالح السامرائي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت ـ لبنان، ط١٤٢٨،١هـ٢٠٠٧م.

- المعجم الكبير، الطبراني(ت٣٦٠هـ)، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٩٨٥م
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تح وشرح: د.عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي(ت٧٩٠هـ)، تح: مجموعة من الأساتيذ، مكتبة الملك فهد، مكّة المُكرّمة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- مقتل الحسين عليه السلام ، أبي المؤيّد بن أحمد المكّي الخوارزمي(ت٦٥٨هـ)، منشورات أنوار الهدى، قم، ط٢، ١٤٢٣هـ.
- مكارم الأخلاق، الحسن بن الفضل الطبرسي(ت ق٦ هـ)، مط أنوار الهدى، قم، د.ت.
- نتائج الفكر في النحو، أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السُّهيليّ، تح وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ عليّ محمد معَوّض، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- النحو الكوفي(مباحث في معاني القرآن للفراء)، د.كاظم إبراهيم كاظم، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، دراسة وتح: د.فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١٤٢٨،١هـ-٢٠٠٧م.
- نهج البلاغة، تح: السيّد هاشم الميلاني، الناشر: العتبة العلويّة المقدسة، مطبعة التعارف، بيروت، ط٣، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السَّيوطي، شرح وتح: د.عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م